الأمم المتحدة

E/2007/57

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ٧ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: الأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع

تقرير الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو

موجز

استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/١١، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو، يقدم هذا التقرير عرضا عاما للتطورات الراهنة في ذلك البلد، بما في ذلك الحالة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. ويتضمن التقرير أيضا وصفا لأبرز الأعمال التي اضطلع بها الفريق منذ تقديم تقريره السابق (E/2006/8)، وللحالة الراهنة للدعم المقدم للبلد من المانحين الدوليين، ويسرد الأولويات القصيرة الأجل ويعرض المنظور المتوسط الأجل بشأن البلد من وجهة نظر الفريق. ويطرح التقرير بعض النتائج والتوصيات العامة، منها وجوب أن تظل غينيا – بيساو في موضع الاهتمام على نحو مطرد من جانب المجتمع الدولي. ويشجع الفريق حكومة غينيا – بيساو على أن تُقوِّي التزامها بالإصلاحات الاقتصادية ويحث المانحين والشركاء الآخرين على دعم الانتعاش الاقتصادي والتعمير في البلد.

* E/2007/100.

310507 310507 07-33403 (A)

أولا – مقدمة

١ – قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٦/١١، تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو حتى انعقاد دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٧. ويعرض هذا التقرير وصفا للحالة في غينيا – بيساو ويبين أبرز الأعمال التي اضطلع بها الفريق طوال السنة الماضية. ويتضمن التقرير أيضا وصفا للدعم المقدم من المانحين الدوليين إلى غينيا – بيساو ويخلص إلى بعض النتائج والتوصيات من منطلق المنظور الخاص للفريق بشأن الكيفية التي يمكن أن يواصل بها المجتمع الدولي تقديم هذا الدعم.

٢ – ومنذ تقديم التقرير السابق المرفوع من الفريق الاستشاري إلى المجلس (E/2006/8)، ظل انعدام الاستقرار السياسي يضعف حركة الانتعاش الاقتصادي والتعمير. وقد تأثر البلد بالتوترات السائدة فيما بين الأحزاب السياسية الرئيسية. وازدادت هذه التوترات ازديادا ملحوظا من جراء عودة الرئيس السابق كومبا يالا من المنفى وتوليه من جديد زعامة حزب التجدد الاجتماعي، وسحب تأييده للحكومة، إلى جانب انهيار منتدى الائتلاف من أجل التنمية، الذي اختير منه أعضاء الحكومة الجديدة التي تولت السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وقد تفاقم مناخ الشك والتأزم بمقتل قائد البحرية السابق، لامين ساها، إحدى الشخصيات الرئيسية في فترة الحرب الأهلية التي شهدها البلد، ومحاولة اعتقال كارلوس غوميز جونيور، رئيس الوزراء السابق، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٣ – وقد نشبت أزمة جديدة في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ عندما وافق تحالف جديد من الأحزاب داخل البرلمان على اقتراح بسحب الثقة من أريستيد غوميز، رئيس الوزراء، الذي يشغل هذا المنصب منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، أصدر مجلس الأمن، بعد النظر في التقرير المرفوع من الأمين العام إلى المجلس (S/2007/158)، بيانا صحفيا حث فيه الأطراف على تسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتقيد الصارم بالإطار الدستوري. وفي ١١ نيسان/أبريل، بعد انقضاء ثلاثة أسابيع سادها عدم التيقن السياسي، عيَّن الرئيس فييرا في منصب رئيس الوزراء مارتينهو دافا كابي، وهو أحد نواب رئيس الحزب الحاكم سابقا، الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا – بيساو والرأس الأخضر. وتلا هذا في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ تعيين أعضاء الحكومة الآخرين. ويأمل الفريق أيضا في أن تستفيد جميع الأطراف الوطنية المعنية من هذه البداية الجديدة بوصفها فرصة سانحة لتحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي.

٤ – وهناك مسألة جديدة تثير قلق الفريق الاستشاري هي الازدياد الملحوظ في الاتجار بالمخدرات. وقد أفادت الحكومة عن ضبط كميات كبيرة من المخدرات خلال السنة

الماضية، وأعلنت الحكومة الجديدة التي تم تنصيبها حديثا أن مكافحة الاتجار بالمخدرات تمثل إحدى أولوياتها. ويتردد الإعراب عن مخاوف من أن زيادة استخدام غينيا – بيساو كنقطة عبور للمخدرات يمكن أن يزيد الدولة ضعفا وأن يزيد من سيطرة العصابات الإجرامية على مؤسسات الدولة. وعجز الحكومة عن مراقبة حدود البلد يسهل استغلال إقليمه كممر لعبور المخدرات. ومن الواضح أن الحكومة لا يتوافر لديها من القدرات المادية أو من الموارد ما يلزم لشن حملة فعالة ضد الجريمة المنظمة. ويشجع الفريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي اضطلع ببعثتين إلى الآن، تمت أقربهما في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٧، على العمل على نحو وثيق مع الحكومة في معالجة هذه المشكلة المثيرة للجزع. ويرحب الفريق أيضا بقرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير الأموال اللازمة لتنسيب أحد كبار الخبراء الفنيين في شؤون المخدرات والجريمة المنظمة لإسداء المشورة إلى الحكومة في هذا المجال، ولكنه يهيب بالمجتمع الدولي كذلك أن يساند الدولة في التصدي لهذا التحدي الجديد.

٥ – ويسرُّ الفريق الاستشاري أن يفيد عن إنشاء فريق جديد لحشد الدعم من أجل غينيا – بيساو. فقد تم إنشاء فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وعقد الفريق أول اجتماع له على هامش افتتاح الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وقد زار فريق الاتصال غينيا – بيساو بعد ذلك وعقد اجتماعه الثاني في لشبونة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧. والهدف الذي يرمي إلى تحقيقه فريق الاتصال هو حشد الدعم الدولي في المجالين السياسي والاجتماعي – الاقتصادي وفي مجال إصلاح القطاع الأمني وفي المجال الدبلوماسي. وتشمل عضوية فريق الاتصال إسبانيا وأنغولا والبرازيل والبرتغال والرأس الأخضر والسنغال وغانا وفرنسا والنيجر والاتحاد الأوروبي والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة الدول الناطقة باللغة البرتغالية.

٦ – والتقييم العام الذي خلص إليه الفريق الاستشاري هو أن غينيا – بيساو لا تزال تعاني ”آلام النمو“ في سعيها إلى توطيد ما تحقق من مكاسب في مرحلة الانتقال التالية لانتهاء الصراع، وتحتاج إلى كامل المشاركة من جانب كل من المجتمعين الإقليمي والدولي. ويُستشف من التطورات الأخيرة أن من المرجح أن يستمر انعدام الاستقرار السياسي والمؤسسي في الأمد القريب. بيد أن الفريق على اقتناع بأن احتمالات تحقق الاستقرار في البلد آخذة في التحسن، ويدل على ذلك أن جميع الأطراف في غينيا – بيساو ما برحت تستخدم الوسائل القانونية والدستورية في معالجة شواغلها. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن المظاهرات لم تؤد إلى حدوث العنف على نطاق واسع، وتم بذلك تفادي احتمال التدخل العسكري. ويشير الفريق كذلك إلى ما تم من إعادة تعيين وزير الاقتصاد السابق وزيرا جديدا للمالية، وهو ما ينبغي أن يُطمئن مجتمع المانحين إلى عزم الحكومة على مواصلة

الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لتأمين إمكانية الحصول على برنامج للمساعدة الطارئة بعد انتهاء الصراع من صندوق النقد الدولي. ويود الفريق أن يوجه انتباه المجلس إلى أن استمرار عجز الحكومة عن تمويل عملية تصريف شؤون الدولة بأدنى قدر ممكن سيظل يولِّد مزيدا من انعدام الأمن والاستقرار في البلد.

ثانيا – الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٧ – ينوه الفريق إلى أنه منذ تقديم تقريره السابق استمر التدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وتبين التقديرات المستمدة من صندوق النقد الدولي أن معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٦ هبط إلى نحو ١,٨ في المائة بعد أن كان ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. وفي مقابل هذا المعدل، بلغ معدل النمو في عام ٢٠٠٦ لأفريقيا ككل ٥,٧ في المائة ولأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٥,٢ في المائة.

٨ – ولم يكن معدل النمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة كافيا لإبطاء التدهور في الأحوال المعيشية في البلد بالنظر إلى أن المعدلات التقديرية للنمو الديمغرافي تتراوح من ٢ إلى ٣ في المائة. ولا يبدو مرجحا لمعدل النمو في غينيا – بيساو، كما في حالة أغلبية البلدان الأفريقية، أن يزداد إلى ما يتراوح من ٧ إلى ٨ في المائة ولا أن يستديم في هذا النطاق كما هو مطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٩ – ويعزو صندوق النقد الدولي السبب في تباطؤ النمو الاقتصادي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري من جراء الارتفاع الهائل لأسعار النفط وحدوث هبوط ملموس في صادرات جوز الكاجو. ويعزى هذا الهبوط إلى انخفاض الأسعار العالمية وما حدث من تغيرات في ترتيبات التسويق الداخلي لهذا المنتج. وجوز الكاجو هو أكبر المنتجات التصديرية للبلد ويعزى إليه حوالي ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدت الزيادة التي حددها المنتجون الحكوميون في السعر المرجعي لجوز الكاجو لأغراض حساب الضرائب على صادرات الكاجو، وذلك من ١٥٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٠,٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) إلى ٣٥٠ فرنكا (٠,٧٠ دولار)، مقترنة بانخفاض الأسعار العالمية، إلى حدوث هبوط في كمية الجوز التي يشتريها التجار الدوليون. وترجح منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أنه لم يُصدَّر خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى ٥٠ في المائة من هذا المحصول.

١٠ – ومنذ إنشاء الفريق، لا تزال الحكومة تكدح كدحا شديدا من أجل دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية وتسديد المتأخرات المتراكمة. وفيما يتعلق بالفترة المشمولة بالتقرير،

عجزت الحكومة عن تدبير الإيرادات الكافية لذلك بسبب انخفاض الضرائب على صادرات جوز الكاجو والرسوم الآتية من تراخيص صيد الأسماك عما كان متوقعا. ويعزى جزء من هذا الانخفاض إلى ضعف تدابير الإنفاذ بشأن الصيد غير القانوني على امتداد ساحل المياه الإقليمية لغينيا - بيساو الذي يبلغ طوله ٥٠٠ كيلومتر. وقد تعثر التفاوض على إبرام اتفاق جديد مدته خمس سنوات بين غينيا - بيساو والاتحاد الأوروبي بشأن منح حقوق الصيد في مياهها الإقليمية مقابل تلقي تعويض مالي سنوي، وذلك بسبب خلافات على مجموعة تدابير التعويض. وقد أثر التأخر في التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن تأثيرا ملموسا على مجرى الإيرادات الحكومية، بسبب عدم تسديد التعويض السنوي لعام ٢٠٠٧ (٩ ملايين دولار). وقد أوجد هذا ثغرة في التمويل لعام ٢٠٠٧ يتجاوز حجمها ما عُرض على الجهات المانحة في مؤتمر المائدة المستديرة المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وتُدر الرسوم المفروضة على تراخيص صيد الأسماك ٤٥ في المائة من مجموع إيرادات الحكومة.

١١ - وقد تأثر القطاع العام طيلة السنة الماضية بعدد من الإضرابات من جانب نقابات العمال والمتقاعدين العسكريين. ونتج عن مطالبات المعلمين المتصلة بالعقود والمرتبات ودفع المتأخرات والإعانات ذات الصلة تأخير بدء السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمدة شهرين، استمرارا لاتجاه يلاحظه الفريق منذ بداية اضطلاعه بولايته. وأثر عدم تقاضي المرتبات، مقترنا بالأزمة التي حاقت بسوق جوز الكاجو[(١)]، تأثيرا سلبيا على الأمن الغذائي. وقد نوه برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى تدهور الحالة التغذوية في البلد، وبخاصة بين الأطفال دون سن الخامسة. ويتجاوز مستوى سوء التغذية في البلد حاليا ''عتبة الطوارئ'' المحددة من قِبل منظمة الصحة العالمية.

١٢ - وفي مواجهة ذلك، لجأت الحكومة، على غرار ما فعلت في الماضي، إلى تمويل دفع المرتبات والمتأخرات عن طريق الحصول على قروض قصيرة الأجل بالأسعار التجارية من المصارف في البلدان المجاورة وإصدار سندات من الخزانة، وذلك لتسديد المرتبات والمتأخرات المستحقة حتى الفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، سعيا منها إلى تخفيف الضغوط الاجتماعية. بيد أن هذا الحل المؤقت لا يمكن تحمله بصفة مستديمة ويضيف إلى عبء الديون الذي يُثقل كاهل الحكومة. ووقت كتابة هذا التقرير، لم تكن المرتبات والمتأخرات قد دُفعت منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وحاولت الحكومة أيضا تحسين هذا الوضع بخفض ضرائب الاستيراد على السلع الغذائية الأساسية بغية تخفيض الأسعار من أجل المستهلكين. ويبدو من التقارير الواردة من منظمات المجتمع المدني أن هذه الاستراتيجية لم يحالفها النجاح. ففي

(١) يعتمد ٨٥ في المائة تقريبا من السكان على زراعة جوز الكاجو في اكتساب جزء من دخلهم على الأقل.

الواقع أن الأسعار لم تنخفض و لم يتبق إلا الأثر السيئ المتمثل في انخفاض إيرادات الدولة بقدر أكبر مما أضعف قدرة الحكومة على الوفاء بمستحقات الأجور.

١٣ - وفي جانب الإنفاق، يفيد صندوق النقد الدولي بأنه في حين أن تكلفة الأجور في البلد كانت في عام ٢٠٠٦ أقل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٥، فإن النفقات غير المتعلقة بالأجور جاوزت المستويات المبرمجة. أما لجنة الخزانة، التي تتولى إدارة النفقات نيابة عن وزارة المالية، فلم تؤد دورها الإشرافي في الجزء اللاحق من عام ٢٠٠٦. وقد اتفقت حكومة غينيا - بيساو مع صندوق النقد الدولي على الاضطلاع بعدد من التدابير يرمي إلى زيادة الإيرادات مع كبح النفقات، بما في ذلك الحد من تدخل الحكومة في التسويق المحلي لجوز الكاجو، وخفض السعر المرجعي المستخدم في حساب ضرائب تصدير جوز الكاجو، والحد من الإنفاق التقديري، وتعزيز القدرة العملية للجنة الخزانة. ويوصي الفريق الاستشاري توصية قوية بأن تسارع الحكومة إلى إحياء دور لجنة الخزانة فيما يتعلق بالماليات الحكومية على النحو الموصى به في خطة العمل الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويمكن للإجراء الذي اتخذته الحكومة الجديدة فيما يتصل بتحديد سعر جديد لجوز الكاجو أن يساعد هو الآخر على تحسين حالة الاقتصاد الكلي في عام ٢٠٠٧.

ثالثا - الدعم المقدم من المانحين الدوليين لغينيا - بيساو

١٤ - على غرار ما ذكره الفريق في تقارير سابقة، لا يزال الدعم المقدم من المانحين الدوليين لغينيا - بيساو يتسم بأهمية حاسمة في مساعدة حكومة غينيا - بيساو على إنجاز أولوياتها القصيرة الأجل، وهي دفع المرتبات، بما فيها المتأخرات، وعلى تنفيذ أهدافها الأطول أجلا في مجالي الانتعاش الاقتصادي والتعمير، في سياق سعيها إلى توطيد السلام. وفي هذا الصدد، يسر الفريق أن يفيد بأن مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين، الذي سبق تأجيله عدة مرات، قد انعقد أخيرا في جنيف في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

١٥ - وفيما يتعلق بالأمن والتنمية، قدمت حكومة غينا - بيساو ورقة استراتيجيتها للحد من الفقر وخطتها لإصلاح القطاع الأمني ومشروع ميزانيتها لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، بمجموع شامل لها كلها قدره ٥٣٨ مليون دولار. والأولويات، كما حددتها الحكومة في ورقة استراتيجيتها للحد من الفقر، هي: (أ) تعزيز عملية الحكم وتحديث الإدارة العامة وزيادة الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي؛ و (ب) تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل؛ و (ج) تحسين إمكانيات الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ و (د) تحسين الأحوال المعيشية للفئات الضعيفة.

١٦ - وتستند خطة إصلاح القطاع الأمني إلى الاستراتيجيات التالية: (أ) إعادة تحديد حجم قطاع الدفاع والأمن لجعله متوافقا مع احتياجات البلد وقدراته الاقتصادية؛ و (ب) تحديث هذا القطاع بما يناسب الدور الذي يضطلع به؛ و (ج) توضيح وضع المقاتلين السابقين من أجل حرية الوطن؛ و (د) تعزيز مشاركة القطاع في توطيد الأمن على الصعيد دون الإقليمي؛ و (هـ) بناء القدرات وزيادة الشفافية في قطاع العدالة؛ و (و) تعبئة الموارد الوطنية والدولية من أجل الاستثمار في القطاع؛ و (ز) إشراك المجتمع المدني في تنفيذ الإصلاح في القطاع.

١٧ - وفي حين أن الفريق الاستشاري يرحب بالمساهمات التي تعهد بتقديمها المانحون في مؤتمر المائدة المستديرة، فإن من الجدير بالذكر أن ما جرى حشده من هذه الالتزامات لم يبلغ القدر الذي استهدفته الحكومة وهو ٥٣٨ مليون دولار. فقد أسهم المانحون بما مجموعه ٢٦٢,٥ مليون دولار (أي ٤٨ في المائة من الأموال المطلوبة)، بما في ذلك ٢٣٣,١ مليون دولار لدعم تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر و ٢٩,٥ مليون دولار لدعم الميزانية لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. ولم يُعلن عن تقديم أي مساهمات فيما يتعلق بخطة إصلاح القطاع الأمني. وجاء الشطر الأكبر من المساهمات المقدمة لتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر من المفوضية الأوروبية، حيث بلغت مساهمتها ١١٨,٥ مليون دولار، أي ٥٠ في المائة من مجموع المبالغ المتلقاة، وسيكون معظمها متاحا في عام ٢٠٠٨. واحتلت البرازيل المرتبة الثانية في قائمة كبار المساهمين، حيث بلغت مساهمتها ٢٧,٦ مليون دولار، وتلتها إسبانيا (١٨,٧٥ مليون دولار) والبرتغال (١٧,٠ مليون دولار) والبنك الدولي (١٦,٥ مليون دولار) ومصرف التنمية الأفريقي (١٤,٥ مليون دولار) والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (١٥,٥ مليون دولار) والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا (١٠,٢٥ مليون دولار). وأثلج صدر الفريق بصفة خاصة أن عددا من المانحين الجدد تعهدوا أيضا بتقديم الدعم للميزانية، ومنهم اليابان (٥ ملايين دولار) والمغرب (٠,٢٥ مليون دولار) وجنوب أفريقيا (١,٩ مليون دولار) وإسبانيا (٢ مليون دولار).

١٨ - وعلى الرغم من المساهمات المعلنة في المؤتمر، لم تتمكن غينيا - بيساو من التخلص من الثغرة المالية لعام ٢٠٠٧. فحتى الآن، لم يُسلَّم من المساهمات المعلنة سوى ١٨ في المائة تقريبا من أجل دعم الميزانية. وتشمل المساهمات المتلقاة ما يلي: فرنسا (٠,٦ مليون دولار)؛ والبرتغال (١ مليون دولار)؛ وإسبانيا (٢ مليون دولار). وصرف الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا ٢ مليون دولار من مساهمته المعلنة البالغة ٦ ملايين دولار لدعم الميزانية لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧؛ وأفرجت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن ٣,٥ ملايين دولار من مساهمتها المعلنة البالغ مجموعها ٧,٥ ملايين دولار. ولم تصرف حتى الآن أي مساهمة

من المساهمات المعلنة من أجل تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر، و لم تعلن أي مساهمات إضافية من أجل إصلاح القطاع الأمني. ونتيجة لذلك، لم تتمكن غينيا – بيساو من تأمين التزام من صندوق النقد الدولي بعرض برنامج على مجلسه التنفيذي للحصول على المساعدة الطارئة فيما بعد انتهاء الصراع. وهذا البرنامج، الذي يتطلب أولا تصفية العجز المالي لعام ٢٠٠٧، سيفضي إلى إنشاء مرفق للحد من الفقر وتحقيق النمو مع صندوق النقد الدولي، ثم، إذا أُنجز هذا بنجاح، إلى بلوغ نقطة الاكتمال والإعفاء التام من الديون في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٩ – وكان أحد العوامل الرئيسية التي أثرت على صرف المساهمات المعلنة هو القرار الذي اتخذه البنك الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بعدم الشروع في دعم الميزانية وفي مشروع متعدد القطاعات لإصلاح الهياكل الأساسية ممول من البنك الدولي، ووفق عليه في عام ٢٠٠٦. وقد اتخذ البنك الدولي قراره ذاك لدى علمه بأن الحكومة وقّعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على اتفاقين مع شركة أجنبية للطاقة أحدهما بشأن مشروع مشترك والآخر لشراء الطاقة الكهربائية على نحو مخالف لكتاب الحكومة بشأن السياسة القطاعية. وقد كان هذا الكتاب هو الأساس المتخذ لإعادة إشراك المانحين في قطاع الطاقة. وعقب إجراء حوار مكثّف مع المانحين والبنك الدولي، قررت حكومة غينيا – بيساو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إنهاء كلا الاتفاقين من أجل الشروع في التوقيع على اتفاق تمويل المشروع المتعدد القطاعات لإصلاح الهياكل الأساسية، وأن تقدم الدليل على هذا الإنهاء إلى البنك الدولي. وبالنظر إلى الاحتياجات العاجلة من الطاقة الكهربائية والأزمة الماثلة في قطاع الطاقة في البلد، أوفد البنك بعثة إلى غينيا – بيساو لمناقشة الخيارات المتعلقة بالمبادرة على وجه السرعة إلى توفير التمويل لقطاع الطاقة الكهربائية بمجرد أن تُسوّى مسألة الحكم. وبعد تسمية الحكومة الجديدة، يعتزم البنك إيفاد بعثة إلى غينيا – بيساو في أوائل أيار/مايو ٢٠٠٧ للإسراع باستئناف الحوار من جديد بشأن السياسات. ونظرا إلى احتياجات البلد الحرجة في مجال التمويل، فإن الفريق يحث الحكومة على أن تثبت عمليا التزامها بالإدارة الشفافة والسليمة للنفقات العامة وأن تنفذ، بالاشتراك مع البنك الدولي والمانحين الآخرين، توصيات التقييم المتكامل للإدارة المالية والمشتريات واستعراض النفقات العامة للبلد، وهي التوصيات التي نوقشت مع الحكومة، وأُعِدت من أجلها بصفة مشتركة خطة للعمل.

٢٠ – وبناء على موقف البنك الدولي، ونظرا إلى عدم توافر ضمانات مؤكدة من المانحين بسد ثغرة التمويل لعام ٢٠٠٧، قرر صندوق النقد الدولي إرجاء إيفاد بعثة إلى غينيا – بيساو. وعمد الشركاء الآخرون أيضا إلى تعليق صرف مساهماتهم إلى حين الإتمام الناجح لبعثة الصندوق. ومن المقرر حاليا أن يزور الصندوق غينيا – بيساو في أيار/مايو ٢٠٠٧

لإجراء المشاورات السنوية المنصوص عليها في المادة الرابعة ومناقشة برنامج المساعدة الطارئة فيما بعد انتهاء الصراع. ويرحب الفريق باستعداد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاستئناف التفاعل مع غينيا – بيساو ويحث كلا من الحكومة والبنك على العمل على إنجاز المسائل المتصلة بالمشروع المتعدد القطاعات لإصلاح الهياكل الأساسية لكي يمكن استئناف التشارك من جديد مع مجتمع المانحين ولكي يمكن صرف المساهمات المعلنة.

٢١ – ومن العوامل الرئيسية الأخرى التي أثرت على صرف المساهمات المعلنة المناخ السياسي المتعسر الذي شهده البلد بعد انتهاء مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين بفترة وجيزة. فقد أسهمت الخلافات التي نشبت داخل الائتلاف الحاكم والأحداث الأخرى التي وقعت في الفترة التي أفضت إلى استقالة الرئيس السابق وتنصيب الرئيس الجديد في إحداث تأخيرات في بدء الحوار بشأن السياسات من جديد مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمانحين الآخرين، وما تبع ذلك من تأخيرات في صرف المساهمات المعلنة.

٢٢ – وقد حث الفريق الاستشاري بشكل دائب على توسيع نطاق شراكته مع غينيا – بيساو. ولذا دعا الفريق ممثلين لبعض المانحين غير التقليديين إلى حضور أحد اجتماعاته التي أفضت إلى انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين. وبالإضافة إلى المساهمات الإضافية التي تعهد بتقديمها المانحون الجدد المشار إليهم أعلاه، وقّعت حكومة الصين اتفاقا للتعاون التقني مع غينيا – بيساو خلال زيارة قام بها للبلد وزير الخارجية الصيني في ٣ و ٤ كانون الثاني/يناير. وبالإضافة إلى مبلغ الثمانية ملايين دولار المتفق عليه في عام ٢٠٠٦ من أجل تشييد مقر لأمانة للحكومة، وافقت الحكومة الصينية على تقديم ٤ ملايين دولار لبعض مشاريع الهياكل الأساسية وأبدت رغبتها في تعزيز ما تبذله من التعاون في مجال الزراعة. كما زود مصرف الهند للاستيراد والتصدير حكومة غينيا – بيساو باعتماد ائتماني قدره ٢٥ مليون دولار[٢]. وسيستخدم هذا الاعتماد الائتماني، المقدم في إطار مبادرة الهند المتعلقة بالنهج التقني – الاقتصادي للحركة الأفريقية – الهندية (الفريق – ٩)، في تمويل صادرات الهند إلى غينيا – بيساو بصدد تنفيذ مشاريع في مجالات الطاقة الكهربائية وتجهيز الأغذية والزراعة.

٢٣ – وتواصل منظومة الأمم المتحدة من جانبها تقديم الدعم إلى غينيا – بيساو. ففي مجال الأمن الغذائي، يقدم برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والحكومة الدعم لبرامج العمل مقابل الغذاء من أجل إصلاح حقول الأرز تعويضا عن فقدان زراعة الأرز في عام ٢٠٠٥ وعن فقدان الإيرادات الناجم عن هبوط أسعار جوز الكاجو

(٢) http://www.eximbankindia.com/locstat07.pdf.

وانخفاض مبيعاته في عام ٢٠٠٦. وقد قدمت الوكالات الغوثية، بما فيها برنامج الأغذية العالمي، أكثر من ٠٠٠ ١ طن من المعونات الغذائية في عام ٢٠٠٦.

٢٤ - وفي مجال التعليم، أنشأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) برنامجا خاصا لإعادة إدماج الأطفال والمعلمين في المدارس التي تضررت من جراء الصراع العسكري في شمال غينيا - بيساو في وقت سابق من عام ٢٠٠٦. كما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف بدعم عملية لصوغ خطة وطنية للتعليم، بدئ فيها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٢٥ - وفي مجال الصحة، بدأت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبعض المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية جهدا مشتركا مع وزارة الصحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لتنظيم عملية على نطاق البلد بأكمله لتوزيع ناموسيات معالجة بمبيدات البعوض، بهدف وقاية ٠٠٠ ١٨٧ طفل دون سن الخامسة. وقد وفّرت هذه الحملة للأطفال أيضا جرعات تكميلية من فيتامين ألف ووسائل لعلاج الديدان المعوية. وستتلقى غينيا - بيساو ٣,٤ ملايين دولار على مدى ثلاث سنوات من الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، شرعت اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووزارة الصحة في تنفيذ برنامج لتوفير مضادات الفيروسات الرجعية من أجل ٥٠٠ ١ طفل مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واعتُمدت في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الخطة الاستراتيجية الوطنية الخمسية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعقب هذا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ البدء في صوغ خطة وطنية للصحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ بدعم من منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف.

٢٦ - وقد تعهدت بعض كيانات منظومة الأمم المتحدة في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين بعدد من الالتزامات المحددة. فقد أشار ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن الصندوق أعاد تشغيل اعتماده البالغ ٠٠٠ ٢٧٠ دولار الموجه إلى دعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز التنمية الريفية في عام ٢٠٠٥ وأنه سيعرض برنامجا جديدا للاستثمارات الريفية على مجلسه في نيسان/أبريل ٢٠٠٧[٣]. وينتسب هذا البرنامج إلى الدعم الذي يقدمه الصندوق إلى البلدان الخارجة من صراعات، وسينفذ على مدى فترة طولها ست سنوات. واتخذ الصندوق أيضا، بصفة استثنائية، قرارا بتجميد ديون غينيا - بيساو إلى أن يبلغ البلد نقطة الاكتمال في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

(٣) http://www.ifad.org/operations/pipeline/pa/gw.htm.

٢٧ - وأعاد ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تأكيد التزام تلك المنظمة بدعم البلد في مجالي تحقيق النمو الاقتصادي والعمالة، ولا سيما فيما يتعلق بالقطاعات ذات الأولوية، وهي مصائد الأسماك وجوز الكاجو والقطن والفواكه والخضر. وتعتزم اليونيدو زيادة دعمها المقدم إلى غينيا - بيساو عن طريق برنامجها الإقليمي المخصص لبلدان الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا الذي يموله الاتحاد الأوروبي، وستوفد بعثة إلى البلد في عام ٢٠٠٧ لتحديد برنامج الدعم المقبل.

رابعا - أبرز الأنشطة التي اضطلع بها الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو

٢٨ - بغية التشجيع على المشاركة القوية في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين الذي تقرر عقده في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عُقد اجتماع للفريق الاستشاري في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على هامش انعقاد دورة الجمعية العامة الحادية والستين. وكان الاجتماع مفتوحا لمشاركة أعضاء فريق أصدقاء غينيا - بيساو وعدد من الشركاء الجدد المحتملين لذلك البلد. وشارك في الاجتماع أيضا رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، علي حشاني. ورأس الاجتماع دوميساني شادراك كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا ورئيس الفريق الاستشاري المخصص. وقد تلقى الاجتماع إفادة من أنطونيو إيزاك مونتيرو، وزير خارجية غينيا - بيساو.

٢٩ - وأشار السيد مونتيرو إلى عدد من مواطن الضعف الاقتصادي التي لا تزال تحيق بالبلد، بما في ذلك عجز الحكومة عن القيام بصورة مطردة بدفع مرتبات الموظفين المدنيين والضباط العسكريين في مواعيدها، وعجزها، لأسباب مالية وأسباب تتعلق بمدى القدرات، عن القيام على الوجه الكافي بحماية حدودها البحرية من أنشطة الصيد غير القانوني وتهريب المخدرات. وفي هذا الصدد، حث المانحين على المشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين وعلى تمويل عملية بناء القدرات المؤسسية اللازمة لإحلال الاستقرار الاقتصادي والسياسي في غينيا - بيساو. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن رأي مؤداه أن مؤتمر المائدة المستديرة سيكون منعطفا رئيسيا على طريق توطيد دعائم السلام والتنمية في البلد. وتم التأكيد في هذا الصدد على أهمية تمويل القدرات البشرية والمؤسسية، بما في ذلك قطاعات الإدارة والقضاء والتشريع، وكذلك على أهمية إصلاح القطاع الأمني.

٣٠ - وقام رئيس الفريق الاستشاري بتمثيل الفريق في اجتماع المائدة المستديرة للمانحين، المعقود في جنيف في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي البيان الذي أدلى به الرئيس إلى المؤتمر، حث المانحين على التعهد بتوفير الموارد اللازمة لتعمير البلد وإنعاشه اقتصاديا.

وأشار إلى أن غينيا – بيساو لا تزال تواجه مسائل اجتماعية واقتصادية وأمنية شديدة العمق وذات طبيعة هيكلية. ولذا فإن البلد بحاجة إلى أن يُزوَّد بالأدوات اللازمة لمعالجة المسببات الهيكلية للصراع، التي يرى أنها متأصلة في الأحوال الاقتصادية – الاجتماعية للبلد. ودعا الرئيس أيضا، باسم الفريق، إلى تقديم الدعم القوي لإصلاح القطاع الأمني بوصف ذلك سبيلا إلى إنهاء دورة التدخل العسكري في البلد وإلى تعزيز الأمن في الأجل الطويل.

٣١ – وبدافع القلق من تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الربع الأول من عام ٢٠٠٧، اجتمع أعضاء الفريق الاستشاري في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ لمناقشة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية التي تجابه البلد. وانضم إلى الفريق في هذا الاجتماع ممثلون من أنغولا والرأس الأخضر والسنغال وغامبيا وغينيا، وشارك فيه ممثلون لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتلقى الاجتماع إفادة من وزير الخارجية، إيزاك مونتيرو، عن التطورات المستجدة في البلد وتأثيرها على احتمالات التنمية.

٣٢ – وأعرب الفريق عن ترحيبه وتأييده للبيان الصادر عن فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو في اجتماعه الثاني المعقود في لشبونة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، وأكد على أهمية تحقيق تطور سياسي منتظم في غينيا – بيساو، وفقا للإجراءات والمتطلبات المتضمنة في الدستور. وأعرب الفريق أيضا عن ثقته في أن غينيا – بيساو ستذلل سريعا الصعوبات الراهنة، وعن تفاؤله في هذا الصدد من الطريقة التي يتطور بها الوضع. وأعرب الفريق كذلك عن استعداده لمناقشة مواصلة برامج الإصلاح مع سلطات غينيا – بيساو، لا سيما فيما يتعلق بقطاعات الإدارة والدفاع والأمن، بغية كفالة أن تصبح غينيا – بيساو في وضع يمكِّنها من تلقي المساعدة الدولية التي هي في أمس الحاجة إليها. وأهاب أعضاء الفريق بالمجتمع الدولي أن يبادر على وجه السرعة إلى صرف المساهمات التي أُعلنت في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين.

خامسا – الأولويات القصيرة الأجل والاحتمالات المتوسطة الأجل

٣٣ – إن أمسَّ ضرورة تجابه غينيا – بيساو هي الحاجة إلى صرف الأموال التي أُعلن عن المساهمة بها في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين، وبخاصة المساهمات المتعهد بتقديمها لدعم الميزانية لعام ٢٠٠٧، بما في ذلك المبلغ الإضافي المطلوب حاليا. فالمرتبات والمتأخرات لم تُدفع منذ كانون الثاني/يناير حتى الآن، وأصبح البلد يعاني من انعدام الاستقرار والتيقن على الصعيد السياسي. ويرحب الفريق الاستشاري بتشكيل الحكومة الجديدة وبتركيزها على المصالحة الوطنية، ويعتقد أن هذا يشكل فرصة سانحة لتعزيز الاستقرار السياسي والمؤسسي في المرحلة المؤدية إلى الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠٠٨ والانتخابات

الرئاسية المعتزم إجراؤها في عام ٢٠١٠. ومما يشجع الفريق أيضا أن رئيس الوزراء الجديد قد اتخذ إجراءات حازمة لزيادة الشفافية في إدارة الماليات العامة، ومن ثم فإنه يحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الصدد. وهذه الجهود من شأنها أن تزيد من الثقة لدى المانحين وأن تؤدي إلى صرف الأموال المعلن عن المساهمة بها في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين.

٣٤ - وقد سبق أن أشار الفريق في تقريره لعام ٢٠٠٦ إلى الحاجة إلى إيجاد حلول قصيرة الأجل لمساعدة البلد على إدارة ديونه التي يتعذر عليه تحملها. ولجوء الحكومة إلى الاستدانة القصيرة الأجل والباهظة التكلفة لتمويل التكاليف المتكررة مثل المرتبات والمتأخرات، انتظارا لصرف الدعم المخصص للميزانية، يضيف إلى عبء الديون المتزايد الذي يثقل كاهل البلد. ومما يُعقِّد بقدر أكبر من حالة الديون أن عجز الحكومة عن تسديد مبلغ مستحق لمصرف التنمية الأفريقي في الموعد المقرر له وهو ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أدى حاليا إلى تعليق صرف أي مبالغ أخرى من تلك المؤسسة.

٣٥ - ومن الاحتياجات الأخرى البالغة الأهمية في الأجل القصير الاحتياج إلى تنفيذ إصلاح القطاع الأمني. ويشير الفريق إلى أن التظلمات لا تزال قائمة فيما يتصل بعجز الحكومة عن دفع المرتبات والمتأخرات المستحقة لأفراد القوات المسلحة، بالإضافة إلى سوء حالة الثكنات وغير ذلك من أوضاع الخدمة غير اللائقة. وهذا الأمر باعث للقلق بقدر بالغ. ويحث الفريق حكومة غينيا - بيساو على إتمام صوغ خطة عملها لإصلاح القطاع الأمني لعام ٢٠٠٧ لكي يتوافر للمانحين إطار يمكن أن يتعرفوا من خلاله بقدر أكبر من السهولة على مجالات الاحتياج المحددة. ويرى الفريق أن إصلاح القطاع الأمني يمثل ضرورة حتمية بوصفه أحد سبل توطيد السلام، حيث أنه سيعالج أحد المسببات الهيكلية الرئيسية للصراع في البلد.

٣٦ - ويلزم لإحراز التقدم في الأجل المتوسط أن يتم صرف الأموال المتعهد بالمساهمة بها من أجل تنفيذ الخطة الوطنية للحد من الفقر. وحتى الآن، لم تتلق الحكومة أيا من المساهمات المعلنة لتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وهذا الوضع الذي يسوده عدم التيقن بشأن التمويل يوهن قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي يديم الحلقة المفرغة التي يترادف فيها سوء الأداء مع انخفاض المساعدة المقدمة من المانحين. وعدم تمكن البلد من تلقي مقدار كاف وقابل للتنبؤ به من الموارد لكفالة إنجاز الخدمات الأساسية وضمان أداء الدولة للقدر الأدنى من عملها سيظل يسهم في زيادة الشعور بعدم التيقن وبالافتقار إلى الأمن.

٣٧ - ويؤكد الفريق الاستشاري مرة أخرى أن وضع غينيا - بيساو على مسار التنمية المستدامة المسيَّرة داخليا يتطلب تطبيق استراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي، يدعمها المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة. ويحث الفريق حكومة غينيا - بيساو والمجتمع الدولي على النظر في أن يُفتح التنويع الاقتصادي بمحصول التصدير الرئيسي، جوز الكاجو، الذي يباع معظمه بشكله الخام، فيدر عوائد ضئيلة على الزراع وعلى الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من أن غينيا - بيساو تحتل المرتبة الثانية في قائمة كبار منتجي جوز الكاجو على مستوى أفريقيا والمرتبة الخامسة على مستوى العالم، فإن نسبة ضئيلة من المحصول هي التي تمر في عملية التحميص والتقشير البسيطة، وإن كانت ذات احتياجات كثيفة من الأيدي العاملة، التي تجعل هذا الجوز صالحا للأكل وتضاعف قيمته التصديرية إلى أربعة أمثال[٤]. والتوسع في ترفيع قيمة المحصول على هذا النحو من شأنه أن يوفر فرصا للعمل وأن يعزز التنمية. وكما ذُكر في تقارير سابقة للفريق، يتمتع البلد بإمكانيات هائلة في المجالات المتعلقة بالبوكسيت والفوسفات والماس والنفط والأخشاب وصيد الأسماك وتربية الماشية والزراعة، يمكن بسهولة أن تفي بالطلب الداخلي وأن تصبح عاملا محفزا للانتعاش الاقتصادي والتعمير.

٣٨ - ومن التحديات الخطيرة الأخرى التي ظلت تجابه غينيا - بيساو على مدى السنوات الماضية سوء تسيير إدارتها العامة. وكما ذكر الفريق سابقا، حدث تحسن ملموس في إدارة الأموال العامة. بيد أنه مما يقلق الفريق أن نقص القدرة التقنية داخل القطاع العام يمكن أن يحول دون استمرار التقدم في هذا المجال، ومن ثم فإنه يدأب على حث مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف على توفير المساعدة التقنية للبلد في مجال تعزيز الإدارة العامة لديه. والخطة اللازمة لذلك متضمنة في خطة استراتيجية الحد من الفقر، وينبغي مساندتها.

سادسا - النتائج والتوصيات

٣٩ - لا تزال غينيا - بيساو تجابه تحديات خطيرة ينبغي أن تعالج بصفة عاجلة تفاديا لحدوث صراع مشوب بالعنف. ولا يزال الفريق الاستشاري يعتقد أن من الممكن تذليل هذه الصعوبات والحفاظ على الزخم الحالي بشأن الإصلاح الاقتصادي والسياسي عن طريق المشاركة المطردة من جانب جميع الشركاء، قديمهم وجديدهم. ومما يشجع الفريق على وجه الخصوص أن النظام المتعدد الأحزاب الجديد نسبيا استطاع أن يحل أزمات سياسية داخل إطار المؤسسات الديمقراطية والدستور. ويشجع الفريق حكومة غينيا - بيساو تشجيعا قويا

(٤) من الجدير بالذكر أن سعر بيع الكيلوغرام الواحد من جوز الكاجو المنتج بالزراعة العضوية يبلغ ٣٠ دولارا في بعض البلدان المتقدمة النمو.

على تعزيز التزامها بالإصلاحات الاقتصادية وبتمام الشفافية والمساءلة في مجال تسيير الإدارة العامة. والحاجة ماسة حاليا إلى الدعم من المجتمع الدولي للمساعدة على توطيد هذه المكاسب وتنشيط عملية النمو الاقتصادي التي تأخرت لأمد طويل. ويشير الفريق في هذا الصدد إلى الالتزامات التي تعهد بها عدد من الشركاء بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا على مدى السنوات العشر المقبلة. ويحيط الفريق علما أيضا بتنشيط التعاون من جديد بين آسيا وأفريقيا وفيما بين بلدان الجنوب. وينبغي للموارد الإضافية أن تفيد بلدانا من قبيل غينيا - بيساو بوصفها من أقل البلدان نموا وبلدا خارجا من صراع.

٤٠ - وعلى ضوء الظروف الصعبة التي أحاقت بالبلد في الآونة الأخيرة، يرى الفريق الاستشاري أنه سيكون من المفيد مواصلة رصد هذه الحالة، وبخاصة الصلة الوثيقة بين الاحتياجات الاقتصادية الطارئة وانعدام الاستقرار السياسي، ومواصلة العمل مع الشركاء الآخرين من أجل كفالة اتباع نهج شامل يحقق التكامل بين السلام والتنمية. ومن الواضح أن استمرار التوتر وعدم الاستقرار في البلد أدى إلى التأخر في تنفيذ المهام المسندة إلى الفريق وأن الفريق وإن إنجاز أي من هذه المهام مرهون بتوافر بيئة سياسية ومؤسسية مستقرة، وأن أحد الشروط الأساسية لتوافرها هو الانتخابات التشريعية المقبلة المقرر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠٠٨.

٤١ - ويعتقد الفريق الاستشاري أيضا بأن هناك مجالا لمواصلة توسيع نطاق تفاعله مع السلطات الوطنية وتعاونه مع المنظمات الأخرى في دعم غينيا - بيساو. وكما ذكر في تقارير سابقة، ما برحت المنظمات الإقليمية في أفريقيا تؤدي دورا مهما في تحقيق الاستقرار السياسي والمالي لغينيا - بيساو. بيد أنه نتيجة لمحدودية الوقت والموارد، لم ينخرط الفريق في تبادل الآراء بصفة منتظمة مع السلطات الوطنية ولا مع المنظمات الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وإجراء مزيد من المشاورات بصفة منتظمة مع هذه المنظمات وغيرها، بما في ذلك المؤسسات المالية الإقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، كان يمكن أن يعزز بقدر أكبر المساهمة التي يقدمها الفريق. وفي هذا الصدد، يرحب الفريق بإنشاء فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو ويتطلع إلى إقامة علاقة عمل وثيقة معه على الصعيد العالمي. ويمكن للفريقين أن يستفيدا من التفاعل المنتظم فيما بينهما. وتيسيرا لهذا التفاعل، قد يرغب المجلس في النظر في إضافة عضو أو اثنين جديدين إلى الفريق الاستشاري المخصص يؤخذان من فريق الاتصال.

٤٢ - وفي الختام، يود الفريق الاستشاري أن يوجه انتباه المجلس إلى أهمية وجود استجابة دولية متساوقة في حالة البلدان التي تحيق بها أزمات. وفي هذا الصدد، قد تكون هناك فرص متاحة لتبادل الخبرات والآراء بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن بشأن سبل التقدم مستقبلا في غينيا - بيساو، بغية إدراجها في جدول أعمال لجنة بناء السلام، إذا رغب هذا البلد في ذلك.